فوز "حماس" زاد من تضارب الصلاحيات في قيادتها

واقع الأجهزة الأمنية ما بين التوسع والحاجة لإعادة البناء والتنظيم

كتب حسام عز الدين

"إعادة تنظيم وترتيب عمل وهيكلية الأجهزة الأمنية" كانت من بين المواضيع التي طرحت في لقاء مكة بين حركتي "فتح" و"حماس"، حيث عبرت "حماس" عن ترحيبها بدمج القوة التنفيذية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية مقابل إعادة ترتيب وتنظيم الأجهزة الأمنية المختلفة.

وكان ترتيب الأجهزة الأمنية، أو تقليص عددها، إن جاز التعبير، إحدى القضايا الرئيسية التي كانت الولايات المتحدة الأميركية واللجنة الرباعية تطالبان بها منذ بدأتا بممارسة الضغوط على القيادة الفلسطينية، وتحديداً الرئيس الراحل ياسر عرفات، لاستحداث منصب رئيس الوزراء.

فمنذ أن تشكلت السلطة الفلسطينية، في العام ١٩٩٤، دخلت القوات الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية على أساس كونها "قوة شرطية" لحفظ النظام العام الداخلي.

إلا أن ازدياد عدد هذه الأجهزة، أظهر أن القوة الشرطية التي تم الاتفاق عليها بموجب اتفاقية أوسلو وملحقاتها بدأت تأخذ شكل أجهزة متعددة، تشابه إلى حد كبير واقع الأجهزة الأمنية في الدول المجاورة، ولكن مع افتقارها إلى فلسفة أمنية موحدة تلائم الواقع الفلسطيني، وتلبي متطلبات الحفاظ على الأمن في مرحلة ما قبل قيام الدولة ذات السيادة.

ووصل عدد الأجهزة الأمنية في عهد الرئيس الراحل عرفات إلى أكثر من عشرة أجهزة، وجميعها كانت تحت سيطرة الرئيس، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الفلسطينية بمختلف تسمياتها.

وكان جهاز الأمن الوطني، هو الجهاز الأكبر، وهو الجهاز الذي دخلت أولى طلائعه إلى الأراضي الفلسطينية من مقاتلي الثورة مع قيام السلطة، بلباسهم الأخضر "الجيشي"، وانحصرت مهامهم في المرابطة على النقاط الفاصلة بين التسميات السياسية للمناطق الفلسطينية المصنفة وفق اتفاقية أوسلو (أ، ب، ح)، حيث تمركزوا على مداخل المدن الفلسطينية التي كانت تخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية.

وتبعت جهاز الأمن الوطني هيئة عسكرية، بمثابة "هيئة التصنيع الحربي"، تحت اسم "اللجنة العلمية"، حيث استهدفتها قوات الاحتلال، وتم قصف مقرها خلال الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة عقب انتفاضة العام ٢٠٠٠.

ومع بدء تأسيس مؤسسات السلطة الفلسطينية، في السنوات الأولى من عمرها، تشكل جهاز الشرطة العامة، الذي تفرع عنه جهاز شرطة السير، وشرطة مكافحة المخدرات، والمباحث الجنائية.

وكان جهاز قوات أمن الرئاسة (القوة ١٧) الجهاز الأكثر شهرة، حيث ارتبط اسم هذا الجهاز تاريخياً باسم الرئيس ياسر عرفات، كون أبرز مهماته هي الحفاظ على أمن الرئاسة، مع أن أمن الرئاسة كان، ولا يزال، يتولاه جهاز خاص منفصل.

وتشكل أيضاً، جهاز الاستخبارات العسكرية، الذي انشغل في ملاحقة العديد من القضايا الداخلية، على الرغم من أن من أبرز مهمات هذا الجهاز النظرية جمع معلومات عسكرية.

وعلى الرغم من أن الأراضي الفلسطينية غير محاطة بالبحار، سوى الجزء البسيط في قطاع غزة، فإنه تم الإبقاء على جهاز "البحرية العسكرية"، ونشر عناصر له في الضفة الغربية، بلباسهم الأبيض، وكان مقر الجهاز الرئيس في البداية مدينة نابلس، إلا أنه انتقل لاحقاً إلى مدينة بيت لحم.

وتمتع جهاز الدفاع المدني أيضاً، باستقلالية عسكرية، ولكن بارتباط مباشر مع الرئاسة.

وكان جهازا المخابرات العامة والأمن الوقائي من أكثر الأجهزة فاعلية في الحياة اليومية للمواطنين، حيث عمل في هذين الجهازين العديد من الكوادر التنظيمية من حركة "فتح"، ممن أمضوا سنوات طويلة في سجون الاحتلال.

وتعرض جهاز الأمن الوقائي إلى ضربة عسكرية كبيرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٢، حينما قصف مقره الرئيس في بيتونيا قرب رام الله، بذريعة أنه كان يؤوي "مطلوبين" لسلطات الاحتلال.

وفي أواخر التسعينيات، أعلن عن تشكيل جهاز أمني جديد، تحت اسم "الوحدات الخاصة"، وقاده بشير نافع، الذي قضى في انفجار وقع في إحدى فنادق الأردن، ضمن سلسلة تفجيرات وقعت في فنادق عدة قبل عامين، وقد فقد هذا الجهاز الكثير من دوره وحضوره مع رحيل قائده.

وما ميز هذه الأجهزة، حسبما وصفت من قبل أعضاء في المجلس التشريعي أكثر من مرة، وكذلك من قبل وزير الداخلية السابق نصر يوسف، أنها أشبه بـ "الممالك"، حيث كان قائدها هو المتصرف الأول في شؤونها، من خلال اتصال مباشر مع القائد العام للأجهزة كافة الرئيس الراحل عرفات.

ليس ذلك فحسب، بل إن الأجهزة الأمنية كانت تقوم بمهامها في متابعة القضايا الأمنية في المجتمع الفلسطيني، دون تنسيق أو ناظم إداري يحكم الصلاحيات ويوزعها.

وفي حين أشارت الملاحق التفصيلية لاتفاقية أوسلو إلى أن عدد العاملين في الأجهزة الأمنية (التي حددت تحت اسم الشرطة) يجب ألا يتجاوز ٤٠ ألفاً، غير أن العدد الإجمالي للعاملين في هذه الأجهزة لم يعرف لغاية الآن، ولا تتوفر سوى تقديرات كشفتها الموازنات العامة وتحدد العدد بنحو ٦٠ ألفاً، من أصل ١٦٠ ألف موظف يعملون في القطاع الحكومي العام.

ومما أسهم في عدم معرفة عدد العاملين في الأجهزة الأمنية، طيلة السنوات الماضية، أنهم كانوا يتسلمون رواتبهم باليد نقداً من قبل مسؤول مالي كان يزور كل جهاز على حدة، ويدفع مباشرة باليد للعاملين في هذه الأجهزة.

وحينما بدأ العاملون في الأجهزة الأمنية يتلقون رواتبهم من خلال الموازنة، وعبر البنوك، انكشفت أسماء "وهمية" كان يتم استخدامها و"قبض" رواتبها.

وكان توزيع رواتب العاملين في الأجهزة الأمنية من خلال البنوك هو الحدث الأبرز الذي حققه وزير المالية الجديد حينها د. سلام فياض.

وفي حين كانت الولايات المتحدة تمارس ضغطاً كبيراً إلى جانب حليفتها إسرائيل، على الرئيس ياسر عرفات من أجل استحداث منصب رئيس وزراء يحول إليه جزء من صلاحيات الرئيس، فإنها مارست ضغطاً أمنياً من نوع آخر لدفع عرفات نحو تقليص عدد الأجهزة الأمنية من ١١ جهازاً، إلى ثلاثة أو أربعة، غير أن تلك المساعي لم تنجح، في حين كان الرئيس عرفات محاصراً في مقره في "المقاطعة" رافضاً الرضوخ للابتزاز السياسي حتى استشهاده.

وفي العاشر من آذار من العام ٢٠٠٣، وافق المجلس التشريعي على استحداث منصب رئيس الوزراء، وفي الثلاثين من الشهر ذاته أدى محمود عباس "أبو مازن" وأعضاء حكومته اليمين الدستورية أمام الرئيس عرفات، لتشكل بذلك أول حكومة يترأسها رئيس وزراء بدلاً من رئيس السلطة الوطنية.

وكانت الصلاحيات فيما يتعلق بالسيطرة على الأجهزة الأمنية، وتقليصها، من ضمن الإشكاليات التي حالت دون الإسراع في تسلم "أبو مازن" كامل صلاحياته، واستدعت تدخلاً عربياً قادته مصر لتحقيق "توازن" في توزيع هذه الصلاحيات بين رئيس السلطة ورئيس الوزراء المستحدث. وعلى الرغم من نجاح مصر، من خلال مدير مخابراتها عمر سليمان، في تحقيق التقارب وتحديد الصلاحيات، فإن "أبو مازن" لم يستمر رئيساً للوزراء سوى لشهور، قدم بعدها استقالته أمام المجلس التشريعي، بسبب خلاف على الصلاحيات.

وتوالت التطورات، بتقديم رئيس المجلس التشريعي أحمد قريع استقالته من رئاسة المجلس، بعد تكليفه بتشكيل الحكومة عقب استقالة عباس، إلا أن قريع أيضاً، خاض مع الرئيس عرفات صراعاً على صلاحيات السيطرة على الأجهزة الأمنية، ما دفعه للاعتكاف في منزله حتى تم الاتفاق مجدداً بينه وبين عرفات في السابع والعشرين من آذار من العام ٢٠٠٤.

وأعلن قريع حينها، عدوله عن الاستقالة، بعد أن تعهد له الرئيس عرفات بمنحه كامل الصلاحيات التي يتيحها له القانون الأساسي، بما في ذلك السيطرة الكاملة على أجهزة الأمن الداخلي، التي تضم الشرطة والدفاع المدني والأمن الوقائي، فيما يحتفظ عرفات بالسيطرة على جهازي الأمن الخارجي (المخابرات)، والأمن الوطني، غير أن الصلاحيات الأمنية في جلها، بقيت في الواقع بيد الرئيس عرفات حتى رحيله.

ومن ضمن القرارات الأولية التي اتخذها الرئيس محمود عباس عقب توليه مهامه مباشرة بعد رحيل عرفات، تقليص عدد الأجهزة وضمها في ثلاثة أجهزة فقط، هي: الأمن الداخلي (الشرطة بفروعها، الوقائي، الدفاع المدني) وتتبع وزير الداخلية، والأمن الخارجي (الأمن الوطني، البحرية، الاستخبارات) وتتبع لرئيس السلطة، إضافة إلى جهاز المخابرات العامة.

وحدد القانون الأساسي، الذي تم تعديله عقب استحداث منصب رئيس الوزراء، صلاحيات مجلس الوزراء بالإشراف على الأمن الداخلي، ما يعني الإشراف مباشرة من قبل وزير الداخلية على أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني.

وكان من الممكن أن تمارس هذه الصلاحيات على وجه حسن، لولا أن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة قادت إلى تشكيلة جديدة في النظام السياسي إثر فوز حركة "حماس"، وبالتالي تسلمها وزارة الداخلية.

ولم يستطع وزير الداخلية "الحمساوي" الجديد إدارة أو الإشراف على الأجهزة الأمنية التابعة له، "الفتحاوية" بأغلبية ضباطها وكادرها، وهو الأمر الذي دفع مجلس الوزراء لتشكيل جهاز أمني جديد، مكون من أكثر من ٥ آلاف عنصر وضابط، تحت اسم "القوة التنفيذية"، وهو الجهاز الذي بات موضع جدل جديد فيما يتعلق بصلاحيات الإشراف على الأجهزة الأمنية المختلفة، بل ورفع هذا الجهاز حدة الخلاف السياسي ما بين حركتي "فتح" و"حماس".

ومع احتدام الصراع السياسي بين الحركتين، والاقتتال الذي استبق توقيع اتفاق مكة، ومن ثم استقالة الحكومة وتكليف إسماعيل هنية مجدداً بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بدأ الكثير من الأوساط، ومن ضمنها أوساط قيادية في الحركتين، يطالب بأهمية الفصل بين الانتماء السياسي والعمل المهني للعاملين في الأجهزة الأمنية، والدفع باتجاه قيامها بعملها من خلال آلية واضحة المعالم والصلاحيات ما بين رئيس السلطة ورئيس مجلس الوزراء.